الأمم المتحدة

S/2003/232

مجلس الأمن

Distr.: General
28 February 2003
Arabic
Original: English

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى مجلس الأمن التقرير ربع السنوي الثاني عشر للرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، المقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (انظر المرفق).

280203 280203 03-26058 (A)
0326058

المرفق

التقرير ربع السنوي الثاني عشر للرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش، عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)

مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، وهو التقرير الثاني عشر[أ] المقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، أنشطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٢ - وكانت الفترة قيد الاستعراض فترة نشاط مكثف للجنة. ففي العراق، استؤنفت عمليات التفتيش والرصد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، مما استدعى تعزيزا سريعا لموظفي التفتيش والدعم، وحل مسائل عملياتية ولوجستية. وفي نيويورك، واكب تحليل إعلانات العراق ومسائل نزع السلاح التي لم تحل تخطيط مكثف لعمليات التفتيش والأنشطة الإدارية.

إحاطات ومشاورات للرئيس التنفيذي

٣ - في الفترة قيد الاستعراض، قدم الرئيس التنفيذي للأنموفيك إحاطة غير رسمية إلى مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عن الإعلان الذي قدمه العراق في ٧ كانون الأول/ديسمبر، استجابة للفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وعن تقدم عمليات التفتيش في العراق وغير ذلك من أنشطة أنموفيك. ووفقا للفقرة ٥ من القرار نفسه، قدم تقريرا مستكملا إلى المجلس في ٢٧ كانون الثاني/يناير عن استئناف أنشطة التفتيش. وفي ١٤ شباط/فبراير، قدم أيضا في جلسة علنية للمجلس إحاطة عن أنشطة أنموفيك.

٤ - وقام الرئيس التنفيذي للأنموفيك والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة بغداد يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير، ويومي ٨ و ٩ شباط/فبراير، لإجراء محادثات مع ممثلين للحكومة العراقية. وفي هاتين الزيارتين، التقيا بنائب الرئيس طه يس رمضان. وعلاوة على ذلك، التقى الرئيس التنفيذي في لندن برئيس وزراء المملكة المتحدة، وفي باريس بالرئيس الفرنسي. وتقابل في أثينا مع وزير خارجية اليونان التي تتولى في الوقت الراهن رئاسة الاتحاد الأوروبي. كما زار بروكسل والتقى بكبار المسؤولين في المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي. وفي نيويورك التقى بعدد من رؤساء الوزارات والمسؤولين الرفيعي

المستوى في الدول الأعضاء، وكذلك مع وزراء الخارجية، كما قدم أيضا إحاطات للزوار من البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين.

٥ - وكان الأمين العام وكبار موظفيه يطلعون، بصفة مستمرة، على أنشطة اللجنة.

الإعلان الذي قدمه العراق في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

٦ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر، واستجابة لما هو مطلوب من حكومة العراق في الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢) من تقديم ''بيان دقيق وواف وكامل عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الإيصال''، قدم العراق إعلانا إلى أنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى مجلس الأمن عن طريق رئيسه. وقد كان هذا الإعلان والمستندات الداعمة يتألف مما يزيد على ١٢ ٠٠٠ صفحة.

٧ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ومرة أخرى في ٩ كانون الثاني/يناير، قدم الرئيس التنفيذي، في إحاطاته غير الرسمية إلى المجلس، تقييما للمعلومات التي يتضمنها الإعلان. وقد عثر خبراء أنموفيك على النزر اليسير من المعلومات الجديدة ذات الشأن في جزء الإعلان المتعلق ببرامج الأسلحة المحظورة، ولم يعثروا على الكثير من المستندات الداعمة الجديدة أو الأدلة الأخرى. ومن ناحية أخرى قُدمت مواد جديدة فيما يتعلق بالأنشطة غير المتصلة بالأسلحة في الفترة من نهاية عام ١٩٩٨ حتى الوقت الراهن، وخصوصا في المجال البيولوجي وفيما يتعلق بتطوير القذائف.

٨ - وترى أنموفيك أن الجزء الذي يغطي الأسلحة البيولوجية هو نسخة معاد تنظيمها من إعلان سابق قدمه العراق إلى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (أنسكوم) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي مجال الأسلحة الكيميائية، كان الأساس الذي يستند إليه هذا الإعلان هو إعلان للعراق كان قد قدمه في عام ١٩٩٦، مع استكمالات وتفسيرات لاحقة. وفي مجال القذائف، اتبع الإعلان نفس النهج وكانت محتوياته هي إلى حد كبير نفس محتويات إعلان العراق المقدم في عام ١٩٩٦ بشأن القذائف واستكمالاته.

٩ - على أن هناك بعض الأقسام المحتوية على معلومات جديدة. ففي مجال الأسلحة الكيميائية، قدم العراق مزيدا من الشرح لبيانه المتعلق بالتوازن المادي لسلائف عوامل الحرب الكيميائية، وإن كان لم يسوّ المسائل غير المحسومة في هذا الموضوع.

١٠ - وفي مجال القذائف، هناك قدر كبير من المعلومات عن أنشطة العراق في السنوات القليلة الماضية. وقد أعلن عن سلسلة من المشاريع الجديدة في مختلف مراحل التطوير.

١١ - وبما أنه ليس هناك سوى القليل من المعلومات الفنية الجديدة في الجزء المتعلق بالأسلحة من إعلان العراق أو من المستندات الداعمة الجديدة، فقد بقيت المسائل التي وُصفت بأنها غير محسومة في تقرير آموريم (S/1999/356) وتقرير اللجنة الخاصة ''أنسكوم'' (S/1999/94). وفي معظم الحالات تظل المسائل دون حل لعدم وجود أدلة داعمة. وهناك حاجة لمثل هذه الأدلة الداعمة التي تكون في شكل مستندات، أو شهادات من الأفراد المشتركين في الأنشطة، أو أدلة مادية.

عمليات التفتيش وقدراته في العراق

١٢ - منذ وصول أو مجموعة من المفتشين إلى العراق في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قامت أنموفيك بأكثر من ٥٥٠ عملية تفتيش شملت ما يقرب من ٣٥٠ موقعا، منها ٤٤ موقعا جديدا. وقد جرت جميع عمليات التفتيش دون إخطار، وأتيح الوصول بسرعة فعلا في جميع الحالات. ولم يجد المفتشون إطلاقا دليلا مقنعا على أن الجانب العراقي كان على علم مسبق بقرب وصولهم.

١٣ - وقد شملت عمليات التفتيش كل أنحاء العراق في المواقع الصناعية، ومستودعات الذخيرة، والمراكز البحثية، والجامعات، والمواقع الرئاسية، والمختبرات المتنقلة، والمساكن الخاصة، ومرافق إنتاج القذائف، والمعسكرات الحربية، والمواقع الزراعية. وفي كل المواقع التي جرى تفتيشها قبل عام ١٩٩٨، نفذت أنشطة إعادة تحديد خط الأساس. وشمل ذلك تحديد مهمة ومحتويات كل مبنى جديد أو قديم في الموقع. وشمل ذلك أيضا التحقق من المعدات التي سبق توسيمها، ووضع الأختام والعلامات، وتقييم الأماكن اللازمة لتركيب الكاميرات وغيرها من أجهزة المراقبة في المستقبل، وكذلك أخذ عينات، وإجراء مناقشات مع موظفي الموقع بشأن الأنشطة الماضية والراهنة. وجرى في بعض المواقع استخدام أجهزة رادار لاستكشاف باطن الأرض للبحث عن المنشآت المقامة في الأرض أو المعدات المدفونة. وجرى الاضطلاع بأنشطة مماثلة في المواقع الجديدة. وأن عمليات التفتيش تساعد على نحو فعال، في سدّ النقص في المعلومات الذي نشأ بسبب عدم وجود عمليات تفتيش فيما بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

١٤ - وقد جُمع أكثر من ٢٠٠ عينة كيميائية وأكثر من ١٠٠ عينة بيولوجية من مواقع مختلفة. وجرى تمحيص ثلاثة أرباع هذه العينات باستخدام ما لدى أنموفيك من قدرات مختبرية تحليلية في مركز بغداد لعمليات الرصد والتحقق والتفتيش المستمرة. والنتائج حتى الآن متفقة مع إعلانات العراق.

١٥ - وقد حددت أنموفيك وشرعت في إتلاف ما يقرب من ٥٠ لترا من الخردل أعلن عنها العراق وكانت موضوعة تحت إشراف اللجنة الخاصة (أنسكوم) وخُتمت بمعرفتها في موقع المثنى في عام ١٩٩٨. وستستمر هذه العملية. وجرى أيضا إتلاف كمية مختبرية (لتر واحد) من غلايكول الكبريت الثنائي، وهو من المركبات الأولية للخردل، وكان قد عُثر عليه في موقع آخر.

١٦ - وقرب نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٣، وهو الوقت الذي يجري فيه تناوب المفتشين، وصل عدد موظفي أنموفيك في العراق إلى ما مجموعه ٢٠٢ من الموظفين من ٦٠ بلدا. ويشمل هذا الرقم ٨٤ مفتشا. ويضاف إلى ذلك أن مركز بغداد لعمليات الرصد والتحقق والتفتيش المستمرة لديه فريق من مترجمي الأمم المتحدة التحريريين والشفويين ومن موظفي الشؤون اللوجستية والإدارة. وتتولى وحدة من ١٠ من ضباط الأمن التابعين للأمم المتحدة كفالة أمن مكاتب هذا المركز طوال ٢٤ ساعة. وقدمت حكومة نيوزيلندا موظفين طبيين وموظفي اتصالات على سبيل المساهمة في عمليات أنموفيك. وقدمت حكومة سويسرا القوة العاملة اللازمة لتجديد أماكن مكاتب مركز بغداد في فندق القنال.

١٧ - وتجري العمليات الجوية لأنموفيك بطائرة واحدة عادية و ٨ طائرات مروحية، بما مجموعه ٥٧ من موظفي الطيران. وهذه العمليات تغطيها عقود مع أربع شركات مختلفة. فالطائرة L-100، التي تقوم برحلات بين لارناكا وبغداد، تعمل بعقد مع شركة في جنوب أفريقيا. أما أصول الطائرات المروحية فتغطيها عقود مبرمة مع شركات كندية وروسية ومن المملكة المتحدة.

١٨ - وفيما عدا أطقم الطائرات العادية والطائرات المروحية والموظفين الذين قدمتهم حكومتا سويسرا ونيوزيلندا، فإن جميع موظفي أنموفيك العاملين في مركز بغداد لعمليات الرصد والتحقق والتفتيش المستمرة هم من موظفي الأمم المتحدة المعينين بموجب النظام الإداري لموظفي المنظمة.

١٩ - وقد افُتتح مكتب ميداني في الموصل بشمال العراق في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير، بالتعاون مع السلطات العراقية. وهذه القاعدة العملياتية تقع مؤقتا في فندق ومتاح لها إمكانيات كاملة في مجال الاتصال. وهناك الآن ٢٨ موظفا في هذا الموقع. ويجري التخطيط الآن لإنشاء مكاتب سابقة التجهيز في مطار الموصل. ويوجد فريق أمن تابع للأمم المتحدة في المكتب الميداني، ووضعت الترتيبات اللازمة لتوفير المساعدة الطبية للموظفين.

٢٠ - وتقوم أنموفيك الآن بالتخطيط لإقامة مكتب ميداني ثان في البصرة بجنوب العراق في آذار/مارس. وتتعاون السلطات العراقية في هذا الصدد.

٢١ - وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، جرى تزويد المفتشين بأحدث المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة. ويشمل ذلك حوالي ٠٠٠ ٣٥ بطاقة وسم وختم لمعدات الوسم مؤمنة ضد التلاعب بها، و ١٠ أجهزة لمراقبة العوامل الكيميائية المحسنة، و ١٠ أجهزة للكشف عن المواد الصناعية السامة، و ١٠ أجهزة للمراقبة الكيميائية (APCC)، وبزات واقية من المواد النووية والبيولوجية والكيميائية، وأجهزة تنفس صناعي، وأجهزة لقياس الجرعات الإشعاعية مزودة بقارئة، ومختبرا كيميائيا كاملا مزودا بالتجهيزات والمعدات المختبرية اللازمة، وأجهزة رادار لاستكشاف باطن الأرض، و ٣ مطيافات كتلة محمولة عن طريق الفصل اللوني للغاز، و ١٢ جهازا للكشف عن صدى الذبذبات فوق السمعية لفحص ما بداخل الرؤوس الحربية، ومعدات لفحص عينات من الرؤوس الحربية (MONIKA)، و ٣ أجهزة لتحليل السبائك، ومعدات للكشف والتمحيص البيولوجيين تشمل أجهزة تفاعل متسلسل للبلمرة (PCR)، وأجهزة لمقايسة الامتصاص المناعي المتصل بالإنزيمات (ELISA)، وأجهزة للاختبار المناعي، وتكنولوجيات للتمحيص السريع. وعلاوة على ذلك، استخدمت أنموفيك شبكتها من المختبرات المعتمدة لتحليل عينة من وقود القذائف. وفي قبرص الآن الكاميرات وغيرها من نظم المراقبة، في انتظار شحنها إلى بغداد.

٢٢ - وقد جرى توسيع المكتب الميداني للجنة في لارناكا، الذي يواصل تقديم الخدمات اللوجستية الأساسية وغيرها من خدمات الدعم.

الاجتماعات الرفيعة المستوى في بغداد

٢٣ - في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير و ٨ و ٩ شباط/فبراير، قام الرئيس التنفيذي هو والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة بغداد لمناقشة ما يتصل بالموضوع من عمليات التفتيش والتعاون. وقد صحبه في هذه المهام عدد من كبار موظفي وخبراء أنموفيك.

٢٤ - وقد خصصت الاجتماعات الأولى في كانون الثاني/يناير بين الجانب العراقي وأنموفيك والوكالة لبيان حصيلة عمليات التفتيش التي جرت حتى الآن، ولحل بعض المسائل العملية. وقد شمل ذلك مسألة توضيح الإعلان المقدم في ٧ كانون الأول/ديسمبر، وتقديم المستندات، وإجراء المقابلات، والعمليات الجوية، وكذلك الاستفادة من الإمدادات المجمعة والمساعدة العراقية في هذا الشأن. وصدر بيان مشترك بعد اختتام المحادثات أشار إلى تسوية عدد من المسائل، وإن ظلت مسائل أخرى غير محسومة، مثل عمليات تحليق طائرات المراقبة من طراز U-2، وإجراء المقابلات، وسن تشريعات وطنية.

٢٥ - وفي اجتماع يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير، تناول الجانب العراقي بعض المسائل المعلقة الهامة في مجال نزع السلاح. وسُلّم لأنموفيك عدد من الوثائق التي تتعلق بالمسائل التي لم تحل في جميع الميادين الثلاثة لنزع السلاح. وعقدت مناقشات بين الخبراء لتوضيح مضمون هذه الوثائق التي لم تتضمن، مع ذلك، أدلة جديدة، كما لم تحل أيا من المسائل المطروحة.

٢٦ - وشملت المسائل الأخرى التي نوقشت احتمال التحقق، بواسطة الطرائق التقنية والتحليلية، من كميات العوامل البيولوجية والمركبات الأولية الكيميائية، التي كان قد أعلن عن تدميرها من جانب واحد؛ وإنشاء لجان عراقية للبحث عن الأصناف المحظورة والوثائق ذات الصلة، وضرورة عقد مقابلات خاصة، وسن تشريعات وطنية عملا بخطة الرصد التي اعتمدها مجلس الأمن في القرار ٧١٥ (١٩٩١).

المقابلات

٢٧ - يجوز لأنموفيك حسب تقديرها، بموجب الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، إجراء مقابلات مع المسؤولين العراقيين وغيرهم من الأشخاص بحضور أو دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية، داخل العراق وخارجه. وفي الفترة قيد الاستعراض، طلبت أنموفيك إلى ٢٨ شخصا أن يتقدموا لإجراء مقابلات معهم في بغداد (دون حضور مراقبين). وفي مبدأ الأمر، لم يوافق أي منهم. وفي الاجتماع الذي عقد يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير، تعهد الجانب العراقي بـ ''تشجيع'' الأشخاص على الموافقة على عقد مقابلات ''خاصة''. وقبل عقد الجولة الثانية من المناقشات مباشرة، أبلغ العراق أنموفيك أن ثلاثة من الأشخاص المطلوبين قد عدلوا عن موقفهم بعد أن كانوا من قبل يرفضون حضور المقابلة بشروط أنموفيك. وتقوم أنموفيك الآن بالنظر في السبل العملية لعقد مقابلات خارج أراضي العراق.

برامج القذائف التي أعلن عنها العراق

٢٨ - أعلن العراق، في إعلانه الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر، ثم في إعلانه نصف السنوي للرصد، عن استحداث وإنتاج نوعين من القذائف أرض - أرض التي بإمكانها، حسب البيانات المقدمة، تجاوز المدى الأقصى المفروض على العراق في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، الأمر الذي تكرر في عدد من الاختبارات. كما أعلن العراق عن حيازته عددا كبيرا من محركات القذائف أرض - جو لاستخدامها، بعد إدخال التعديلات اللازمة عليها، في إنتاج هذه القذائف. وهذه الواردات تنتهك الحظر المفروض من جانب مجلس الأمن، في الفقرة ٢٤ من قراره ٦٨٧ (١٩٩١)، على توريد الأسلحة.

٢٩ - وقام موظفو أنموفيك بتقييم مشروع قذيفة الصمود - ٢ ومشروع قذيفة الفتح. كما التمست اللجنة مساعدة فريق من الخبراء الدوليين في إجراء تقييم في هذا الشأن. وتحقيقا لهذه الغاية، انعقد بمقر الأمم المتحدة، يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير اجتماع مع خبراء من ألمانيا وأوكرانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. ولم يتمكن الخبير الروسي من الحضور.

٣٠ - وخلصت أعمال التقييم هذه إلى أن جميع طرز قذيفة الصمود - ٢ قادرة، بطبيعتها، على الوصول إلى ما يزيد على ١٥٠ كم. ولذلك، فإنها تمثل أسلحة محظورة.

٣١ - ووجد فريق الخبراء أن من الضروري، قبل تقييم قدرة منظومة القذائف، الحصول على توضيحات بشأن بيانات قذيفة الفتح المقدمة من العراق. وسوف تطلب أنموفيك الحصول على تلك التوضيحات.

٣٢ - وشرعت فرق التفتيش التابعة لأنموفيك في وسم قذائف الصمود - ٢، وكذا المكونات الخاصة بالقذائف، كالمحركات.

٣٣ - كذلك استعرض الخبراء قدرات غرف الصب في مصنع المأمون. وكانت هذه الغرف قد دُمرت من قبل تحت إشراف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة (أنسكوم)، نظرا لأنها كانت مصممة لإنتاج قذيفة بدر - ٢٠٠٠ المحظورة. بيد أن العراق قام فيما بعد بترميم تلك الغرف. وخلص الخبراء إلى أن هذه الغرف التي تم ترميمها لا يزال بالإمكان استخدامها لإنتاج محركات للقذائف القادرة على بلوغ مدى يزيد كثيرا على ١٥٠ كيلومتر. وبالتالي لا تزال هذه الغرف محظورة.

٣٤ - وفي ٢١ شباط/فبراير، قامت أنموفيك، بموجب القرارات ذات الصلة، بإصدار توجيهات للعراق بتدمير منظومة القذائف المحظورة وغرف الصب التي تم ترميمها. ومن المقرر أن تبدأ عملية التدمير بحلول ١ آذار/مارس.

العمليات الجوية

٣٥ - في أعقاب المناقشات الرفيعة المستوى التي جرت يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير، وافقت حكومة العراق رسميا، في ١٠ شباط/فبراير، على استخدام أنموفيك لمنصات استطلاع جوي، وتعهدت باتخاذ التدابير اللازمة لتأمين سلامتها.

٣٦ - وفي ١٧ شباط/فبراير، قامت طائرة استطلاع من طراز U-2، تطير على ارتفاعات شاهقة، بأول عملية تحليق من هذا القبيل. وقد قامت هذه الطائرة بعمليات تحليق أخرى. وتتولى الولايات المتحدة تسيير عمليات التحليق هذه بالنيابة عن أنموفيك. وفي

٢٦ شباط/فبراير، قامت طائرة استطلاع من طراز ميراج - ٤، تطير على ارتفاعات متوسطة، بأول عملية تحليق لها. وتولت حكومة فرنسا تسيير عملية التحليق هذه بالنيابة عن أنموفيك. وبإمكان هاتين الطائرتين التقاط عدد من الصور المتعددة الأنواع، كما أنهما قادرتان على التقاط صور رقمية وإرسالها إلى أنموفيك في نيويورك في غضون سويعات من بدء عمليات التحليق. وتناقش أنموفيك حاليا إمكانية استخدام طائرة استطلاع روسية من طراز AN-30 وطائرات ألمانية بدون طيار، وذلك استكمالا لمنصات الاستطلاع الجوي. وللأنموفيك في العراق ثماني طائرات هليكوبتر. كما أن لديها إمكانية الحصول على صور بالأقمار الصناعية.

٣٧ - وبفضل هذه المنصات الجديدة، فإن زيادة قدرة الاستطلاع الجوي تزود أنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية بأدوات إضافية لتدعيم عملياتهما وللتحقق من امتثال العراق لالتزاماته.

التطورات الأخرى

٣٨ - في كانون الأول/ديسمبر، طلبت أنموفيك من العراق أن يزودها، بموجب أحكام الفقرة الفرعية الرابعة من الفقرة ٧ من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حاليا وسابقا ببعض جوانب البرنامج العراقي لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وورد الرد العراقي في نهاية كانون الأول/ديسمبر. غير أن الرد لم يعتبر كافيا لأنه لم يتضمن حتى جميع من وردت أسماؤهم من قبل في إعلان العراق الشامل والنهائي والكامل. ومنذ ذلك الحين، استوفى العراق قائمة المشاركين في برنامج القذائف، حيث أعلن عن استعداده أن يقوم بالمثل بالنسبة لبرامج الأسلحة الأخرى. ولا يزال هذا الأمر قيد المتابعة.

٣٩ - وفي ١٤ شباط/فبراير، تلقت أنموفيك من مديرية الرقابة الوطنية الإعلان العراقي نصف السنوي عن الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٤٠ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، اكتشف خبراء أنموفيك الكيميائيون، أثناء تفتيشهم مخازن الأسلحة بالأخيضر، عددا من الذخائر الكيميائية الفارغة من عيار ١٢٢ مم. وتم وسم هذه الذخائر إلى حين تدميرها.

٤١ - وفي أعقاب هذا الكشف، عين العراق لجنة تحقيق للقيام بتحريات شاملة في الحالات المشابهة في كافة المواقع. وقامت لجنة التحقيق هذه بالإبلاغ عن اكتشاف أربع ذخائر كيميائية فارغة أخرى من عيار ١٢٢ مم في مخازن الذخيرة بالتاجي. وفيما بعد، عثر مفتشو الأنموفيك على ذخيرتين أخريين في نفس الموقع. وسوف يتم تدمير هذه الذخائر الست.

٤٢ - وفي وقت لاحق من شهر كانون الثاني/يناير، قام العراق بتوسيع نطاق ولاية لجنة التحقيق ليشمل البحث عن أي أسلحة محظورة متبقية في الأراضي العراقية. وتم تشكيل لجنة ثانية عُهد إليها بمهمة البحث عن أي وثائق تتصل بالأسلحة والبرامج المحظورة. ويرأس هذه اللجنة الفريق عامر رشيد، وزير النفط السابق، ، الذي يتمتع بسلطات واسعة من حيث التفتيش في المصانع والمكاتب الإدارية والمنازل.

٤٣ - وفي يومي ٢١ و ٢٥ شباط/فبراير، أبلغ العراق أنموفيك بالقيام في مرمى العزيزية، وهو موقع التدمير الأُحادي المعلن للقنابل الجوية المملوءة بأسلحة بيولوجية، باستخراج قنبلتين جويتين سليمتين من طراز R-400 (تحتوي إحداهما على مادة سائلة)، بالإضافة إلى بقايا ما أفيد بأنه ١١٨ قنبلة من طراز R-400، إلى جانب بعض المكونات والبقايا الخاصة بذخائر أخرى مدمرة. ويتولى مفتشو أنموفيك حاليا دراسة هذه المواد التي تم العثور عليها.

٤٤ - وخلال شهر شباط/فبراير، أحال الجانب العراقي إلى أنموفيك قوائم بأسماء الأشخاص الذين قاموا بعمليات التدمير الأُحادي خلال صيف ١٩٩١ في مجالات الأسلحة الكيميائية والأسلحة والبيولوجية والقذائف.

٤٥ - وبعد طلبات متكررة من جانب أنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستصدار تشريعات تنفيذ وطنية، صدر مرسوم رئاسي في بغداد بتاريخ ١٤ شباط/فبراير يحظر على الأشخاص والشركات في القطاعين الخاص والمختلط إنتاج أو استيراد الأسلحة الكيميائية والنووية. وتتولى أنموفيك حاليا استيضاح المرسوم والاستفسار عما إذا كان ستعقبه إجراءات تشريعية أخرى أم لا.

ملاك الموظفين

٤٦ - في نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، كان الملاك الأساسي من موظفي أنموفيك من الفئة الفنية بالمقر يتألف من ٧٥ شخصا (من ٣٠ جنسية)، من بينهم ١٣ من الإناث.

التدريب

٤٧ - واصلت أنموفيك إيلاء أولوية عليا لتدريب الموظفين العاملين والمحتملين.

٤٨ - وفي الفترة الممتدة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير، عقدت أنموفيك دورتها التدريبية الأساسية السابعة في فيينا لـ ٥٩ خبيرا مختارا من ٢٢ بلدا. وبذلك، يبلغ إجمالي عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم على يد أنموفيك ٣٨٠، منهم ٤٩ موظفا من المقر. وهم ينتمون إلى ٥٥ جنسية. ومن المتوخى عقد دورات تدريبية أخرى.

٤٩ - وتعرب اللجنة عن امتنانها للدول الأعضاء التي ساندت أنشطة التدريب.

مصادر المعلومات المستمدة من خارج نطاق المفتشين

٥٠ - مع بدء عمليات التفتيش في العراق يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، تزايد كثيرا إيقاع العمل بمكتب المعلومات الخارجية. وتم الاتصال مرة أخرى بالبلدان التي كانت قد زودت أنموفيك، في السنتين الأخيرتين، بمعلومات استخباراتية، وذلك سعيا للحصول على معلومات حديثة العهد للمساعدة في برنامج التفتيش. كذلك تم الاتصال ببلدان إضافية في محاولة لتوسيع رقعة المعارف المتاحة حاليا. وقد قام ما يقرب من عشرة بلدان حتى الآن بتوفير معلومات ذات صلة ما بولاية أنموفيك. وقد استُخدم جل هذه المعلومات في تنفيذ عمليات التفتيش في العراق.

٥١ - وواصل مسؤول المصادر العالمية جهوده البحثية، مع تزويد أنموفيك بالمعلومات المتصلة بالبنية التحتية الصناعية العراقية التي يمكن توظيفها في إنتاج الأسلحة المحظورة. وفضلا عن ذلك، يتوافر كم ضخم من المعلومات التي تشير إلى قيام العراق بشراء أصناف ذات استخدام مزدوج.

الاتصالات

٥٢ - تم تزويد المفتشين بمعدات متطورة لتوضيح وتأمين الاتصالات الصوتية من منطقة البعثة وداخلها. وشبكة الاتصالات هذه مستقلة تماما عن الشبكة العامة العراقية. وتتوافر في تصميم شبكة الاتصالات اللاسلكية، سواء باستخدام الصوت أو البيانات، سمة التكرار، كما أن بالإمكان توسيع نطاقها وزيادة مداها مستقبلا. ويتحقق هذا التكرار عن طريق توجيه الاتصالات عبر شبكتين مختلفتين من شبكات الاتصالات الفضائية.

٥٣ - ويتوافر للمفتشين أجهزة ''إنمارسات'' وهواتف خلوية من طراز ''ثريا''. وتستخدم هذه الهواتف في الاتصال من الميدان. أما أجهزة ''إنمارسات'' فتستخدم حاليا في العمليات الميدانية، كما تستخدم كأجهزة مساندة في المكاتب الإقليمية. وتم تزويد كل مفتش بجهاز لاسلكي يعمل بموجات VHF. وتمتد تغطية موجات VHF إلى نحو ٨٠ كيلومترا حول بغداد. وتم تركيب محطات تردد عالية بعيدة المدى في مركز بغداد لعمليات الرصد والتحقق والتفتيش المستمرة، وفي المكتب الإقليمي بالموصل ومكتب لارناكا، وكذا في قاعدة الرشيد الجوية.

قائمة السلع الخاضعة للاستعراض

٥٤ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر، جدد مجلس الأمن في القرار ١٤٤٧ (٢٠٠٢) برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' لمدة ١٨٠ يوما إضافية. كما طلب في القرار إجراء استعراض لقائمة السلع الخاضعة للاستعراض والإجراءات المتصلة بها وإتمامه بحلول ٣ كانون الثاني/يناير

٢٠٠٣. وأجريت مناقشات في أثناء شهر كانون الأول/ديسمبر، وتمت الموافقة في القرار ١٤٥٤ (٢٠٠٢)، الصادر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، على التغييرات التي اتفق عليها خلال هذه المناقشات. وقد تناولت هذه التغييرات إضافة أصناف إلى القائمة، منها على سبيل المثال مشوشات النظام العالمي لتحديد المواقع والإطارات الصالحة لكل أنواع الأراضي، وتعديل البنود المتعلقة بالشاحنات والمقطورات/شاحنات التحميل المنخفضة. ونتيجة لهذه التعديلات، أجرت اللجنة عملية إعادة تقييم شملت استعراض ٢٠٠ عقد للتأكد مما إذا كانت هذه العقود ما زالت تشتمل أم لا على أصناف مدرجة على قائمة السلع الخاضعة للاستعراض في ضوء القوائم المنقحة.

٥٥ - كما نُقحت في القرار ١٤٥٤ (٢٠٠٢) إجراءات قائمة السلع الخاضعة للاستعراض. وطُلب إلى مكتب برنامج العراق أن يقوم، بحلول ١ آذار/مارس، بتحديد مستويات استهلاك بعض المواد المحددة. وخوِّل مكتب برنامج العراق سلطة الموافقة على العقود التي تشتمل على أصناف يقل معدل استهلاكها عن معدلات الاستهلاك المقررة. أما في حالة تجاوز معدلات الاستهلاك، فسيلزم استصدار موافقة من لجنة الجزاءات، المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠)، على الصادرات الإضافية من هذه السلع. ومن أمثلة السلع الخاضعة لهذا الإجراء الجديد الأتروبين، وبعض المبيدات الحشرية المختارة، وأوساط الإنماء، وبعض الأنواع المحددة من المضادات الحيوية.

٥٦ - وتم أيضا توسيع نطاق الإجراءات التي تتبعها أنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية. إذ يشترط الآن على هاتين الهيئتين الاحتفاظ بسجلات لأنواع معينة من المواد والمعدات التي يمكن النظر في إدراجها في القائمة عند استعراضها كل ٩٠ يوما.

هيئة المفوضين

٥٧ - في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وبعد استقالة السيدة مالمي ماریاتا راوتيو (فنلندا) في خريف عام ٢٠٠٢، قام الأمين العام، بالتشاور مع أعضاء مجلس الأمن والرئيس التنفيذي، بتعيين السيدة أولغا بييسير (المكسيك) عضوة في هيئة المفوضين.

٥٨ - وعُقدت دورتان استثنائيتان لهيئة المفوضين في مقر الأمم المتحدة يومي ٢٣ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير. وقدم الرئيس التنفيذي للمفوضين في بغداد، يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير تقريرا عما أنجزته أنموفيك من أعمال منذ دوراتها السابقة، وتقريرا يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير عن المناقشات التي أجريت في بغداد، بالإضافة إلى تقرير عن آخر التطورات المتعلقة بمداولات مجلس الأمن بشأن العراق.

٥٩ - وعقدت الهيئة دورتها العامة العادية الثانية عشرة في مقر الأمم المتحدة يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير. وحضر الدورة، بالإضافة إلى أعضاء الهيئة، مراقبان من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

٦٠ - وقدم الرئيس تقريرا عن التطورات التي نشأت في أثناء الفترة قيد الاستعراض.

٦١ - وأشادت الهيئة بالرئيس لما قدمه من تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن مؤخرا. كما ناقشت الهيئة مسودة ورقة أعدتها اللجنة وأوجزت فيها الخطوط العامة لمجموعات مسائل نزع السلاح المعلقة. ورحبت الهيئة بمسودة الورقة وأشادت بها للنهج الذي اتُبع في إعدادها ولبيانها بصفة خاصة الإجراءات التي يمكن للعراق أن يتخذها للمساعدة في تسوية مسائل معينة، الأمر الذي لا يمكن النجاح في تحقيقه إلا إذا تعاون العراق بصدده على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال. ومن شأن مسودة الورقة هذه أن تشكل مصدرا هاما لانتقاء مهام نزع السلاح الأساسية المتبقية، حسبما دعا إليه القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وسيجري استكمال هذه المسودة بما يستجد من معلومات بصفة مستمرة كلما توافرت معلومات جديدة، بما في ذلك المعلومات التي تتعلق بصفة خاصة بالفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ إلى الوقت الحاضر.

٦٢ - واتفق على منح المفوضين مهلة زمنية حتى ٣ آذار/مارس من أجل تقديم أي تعليقات إضافية يرغبون في مراعاتها عند وضع هذه الورقة في صيغتها النهائية.

٦٣ - وتقرر عقد الدورة الفصلية المقبلة يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو.

٦٤ - ووفقا للفقرة ٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، فقد استشير المفوضون بشأن محتويات هذا التقرير.

ملاحظات

٦٥ - بعد ثلاثة أشهر من بدء عمليات التفتيش، قد يكون من المشروع السؤال عن نتائج هذه العمليات. فأولا، هل حققت بعدُ لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش كامل إمكانياتها؟ وثانيا، هل يتعاون العراق على النحو المطلوب، وهل تحقق نزع السلاح؟

٦٦ - وتقدم الفقرات الواردة أعلاه وصفا للعناصر الأكثر أهمية فيما يتعلق بالأعمال التي تضطلع بها أنموفيك من أجل إرساء وتطوير نظام فعّال للتفتيش بغرض التحقق من أن العراق خال من جميع أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأصناف المحظورة، أو يجري إخلاؤه منها، أي نظام لنزع السلاح.

- يتوافر تحت تصرف اللجنة في معظم المجالات موارد أوفر وأدوات أكثر تقدما من تلك التي كانت متاحة للجنة الخاصة (أنسكوم)، كما تطورت قدرة اللجنة بحيث أصبحت تتجاوز ما كان متوخى لها في مرحلة التخطيط الأولي لتشكيلها من نواح عديدة، منها على سبيل المثال عدد الموظفين، وعدد الأفرقة الموجودة في الميدان، وعدد المواقع التي تجري زيارتها. غير أن ثمة مجالا بالتأكيد لأن تواصل التوسع في أنشطتها وتعزيزها، ومن ذلك على سبيل المثال فرض ضوابط بشكل ما على حركة المركبات. كما يمكن للدول الأعضاء أن تقدم مزيدا من الدعم والمساعدة، ولا سيما في ميدان المعلومات.

- وتعكف أنموفيك في الوقت الراهن على وضع اللمسات النهائية على وثيقة داخلية على شيء من الأهمية، وهي قائمة بمسائل نزع السلاح التي ترى اللجنة أنها ما زالت معلقة في الوقت الراهن، وبالتدابير التي يمكن للعراق أن يتخذها لتسوية هذه المسائل، إما عن طريق تقديم المخزونات والأصناف المحظورة، أو تقديم أدلة مقنعة على أن هذه المخزونات أو الأصناف لم تعد موجودة. وقد أُعدت هذه القائمة، التي تتتبع بشكل موجز تاريخ مجموعات المسائل المتعلقة بالأسلحة، بغية إفساح المجال أمام أنموفيك لأداء المهام الموكلة إليها بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق بـ ''معالجة مسائل نزع السلاح المعلقة'' وتحديد ''مسائل نزع السلاح الرئيسية المتبقية''. كما يمكن أن تشكل هذه الوثيقة معيارا يمكن على أساسه قياس الإجراءات التي يتخذها العراق لنزع السلاح بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

٦٧ - وتقدم الفقرات الواردة أعلاه أيضا وصفا للإجراءات التي اتخذها العراق للاستجابة للالتزامات المفروضة عليه في القرارات ذات الصلة، ومنها العديد من الالتزامات المحددة، من قبيل الالتزام المفروض بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بتقديم إعلان في غضون ٣٠ يوما من تاريخ اتخاذ ذلك القرار. بيد أن هناك كذلك الالتزام العام المفروض في ذلك القرار بالتعاون ''على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال'' والاشتراط المماثل الذي صدر في وقت سابق في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق ''بالتعاون من جميع النواحي''. فهل تعاون العراق على هذا النحو، وهل أدى ذلك إلى نزع السلاح؟

٦٨ - جرى التمييز، في التعليقات المتعلقة بهذه المسألة، بين التعاون بشأن ''سير العمليات'' والتعاون بشأن ''الجوهر''. وقد أفادت أنموفيك بأن العراق كان متعاونا بصفة عامة فيما يتعلق ''بسير العمليات''، مما يعني بادئ ذي بدء أن العراق قد لبى منذ البداية الطلب المتعلق بتوفير إمكانية الوصول السريع إلى أي موقع، سواء كان قد تم الإعلان عنه أو تفتيشه

مسبقا أم لا. ومن ثم فلم تكن هناك أي أماكن محرمة. و لم تكن هناك كذلك أي توقيتات محرمة، إذ إن عمليات التفتيش كانت تجري في أيام العطلات وكذلك في أيام نهاية الأسبوع. وعلى الرغم من أن هذا التعاون ينبغي أن يكون أمرا مفروغا منه، فإنه يجب الإشارة إلى أن أنسكوم كثيرا ما كانت تلقى من العراق موقفا مختلفا.

٦٩ - وقد قدم العراق المساعدة أيضا لتهيئة الظروف لاستقرار أنموفيك في الميدان، وإقامة الهياكل الأساسية اللازمة للاتصالات والنقل والإيواء. ويقدم الجانب العراقي المساعدة عند الحاجة إليها في عمليات الحفر وغيرها من العمليات. وتم توفير موظفين عراقيين، بأعداد مفرطة أحيانا، للعمل كمرافقين لأفرقة التفتيش. وقد وقعت بعض الاحتكاكات الطفيفة، منها على سبيل المثال قيام مظاهرات ضد المفتشين، وانتقاد العراق لبعض الأسئلة التي طرحها المفتشون في الميدان.

٧٠ - ويمكن مناقشة عدد من الإجراءات الأخرى تحت عنوان ''التعاون بشأن سير العمليات'':

(أ) بعد أن ظهرت في بادئ الأمر بعض الصعوبات مع العراق فيما يتصل بمرافقة رحلات الطيران في مناطق حظر الطيران، تمكنت الطائرات المروحية التابعة لأنموفيك من العمل على النحو المطلوب لأغراض النقل والتفتيش على حد سواء؛

(ب) بعد أن أثار العراق بعض الصعوبات في بادئ الأمر، تمكنت أنموفيك من إرسال طائرات استطلاعية للتحليق فوق إقليم العراق بالكامل على غرار ما كانت تفعله أنسكوم؛

(ج) يمكن للجنة العراقية المنشأة للبحث عن أي أصناف محظورة وتقديمها أن تشكِّل آلية لها أهميتها. بل ينبغي لها أن تؤدي العمل الذي لا ينبغي أن يضطر المفتشون إلى الاضطلاع به، وهو تتبع أي مخزونات أو أجزاء من أصناف محظورة تكون ما زالت متبقية في أي مكان في العراق. وعلى الرغم من تشكيل هذه اللجنة في ٢٠ كانون الثاني/يناير تقريبا، فإنها لم تبلغ حتى الآن إلا ببضع نتائج قليلة، وهي: ٤ ذخائر كيميائية فارغة من عيار ١٢٢ ملليمترا، وقنبلتان جويتان بيولوجيتان وبعض المكونات المتصلة بهما تم الإبلاغ عنها مؤخرا؛

(د) ويمكن أيضا أن يكون للجنة العراقية الثانية المنشأة للبحث عن الوثائق ذات الصلة أهميتها، نظرا لأن انعدام الوثائق أو غير ذلك من الأدلة هو السبب الأعم في أن كميات من بعض الأصناف تعتبر مجهولة المصير. وقد أبلغ العراق أنموفيك مؤخرا بأن اللجنة

العراقية قد وجدت وثائق تتعلق بقيام العراق من طرف واحد بتدمير الأصناف المحظورة. ويجري في الوقت الذي يقدّم فيه هذا التقرير فحص هذه الوثائق؛

(هـ) سوف يؤدي توفير قائمة بأسماء الموظفين الذين يقال إنهم قد شاركوا في تدمير الأسلحة والقذائف البيولوجية والكيميائية من طرف واحد في عام ١٩٩١ إلى إفساح المجال أمام إجراء مقابلات من شأنها، إذا توافرت لها المصداقية، أن تلقي الضوء على نطاق الإجراءات المتخذة من طرف واحد. وسيجري قريبا تنظيم هذه المقابلات. وليس من الممكن، قبل أن يحدث هذا وقبل أن يتم تقييم النتائج، معرفة هل سيثبت أم لا أن هذه المقابلات وسيلة ناجحة لتقليص الشكوك التي تدور حول الكميات التي تم تدميرها من طرف واحد؛

(و) اقترح العراق إجراء فنيا علميا لقياس كميات الأصناف السائلة المحظورة التي تم التخلص منها في عام ١٩٩١. ولا يعقد خبراء أنموفيك أملا كبيرا على أن تؤدي هذه الوسائل إلى نتائج ذات شأن، وسيقومون بمناقشة هذه المسألة مع العراق في مطلع شهر آذار/مارس في بغداد؛

(ز) لم تثبت بعد إمكانية إجراء مقابلات في ظروف توفِّر قدرا مرضيا من المصداقية مع العلماء أو المديرين العراقيين أو غيرهم من العراقيين المعتقد أن لديهم معلومات تتصل بمهام نزع السلاح. ويفيد الجانب العراقي بأنه يشجِّع المطلوب إجراء مقابلات معهم على قبول هذه المقابلات، ولكن في الواقع لم يكن لدى أي شخص لم يرشحه الجانب العراقي حتى الآن الاستعداد لإجراء مقابلات دون تسجيلها أو دون وجود شاهد عراقي عليها.

٧١ - التعاون فيما يتعلق بالجوهر

(أ) لم يتبين أن الإعلان الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر، رغم الآمال التي كانت معقودة عليه ورغم ضخامة حجمه، قد قدم أي أدلة أو بيانات جديدة من شأنها أن تساعد في تسوية مسائل نزع السلاح المعلّقة. إلا أن هذا الإعلان، حسب المشار إليه آنفا، يفيد في إلقاء الضوء على التطورات التي شهدها قطاع القذائف وقطاع الأنشطة البيولوجية غير المحظورة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢؛

(ب) يجري تدمير بعض الأصناف، ومنها على سبيل المثال، كميات صغيرة معروفة من الخردل، تحت إشراف أنموفيك، وسيجري الاضطلاع بمزيد من هذه الإجراءات، من قبيل الإجراءات المتعلقة بالذخائر الكيميائية الفارغة من عيار ١٢٢ ملليمترا؛

(ج) حدد العراق وجود قنبلتين جويتين من طراز R-400 وكذلك بقايا لما يقول إنه ١١٨ قنبلة من طراز R-400 في العزيزية؛

(د) طُلب تدمير صواريخ الصمود ٢ وبعض الأصناف المتصلة بها التي أعلن عنها العراق ولكن وُجد أنها محظورة بموجب القرارات المتصلة بهذه المسألة، ومن المقرر أن تبدأ هذه العملية في ١ آذار/مارس. ولتعاون العراق في هذا الصدد أهمية بالغة؛

(هـ) لا يكفي المرسوم الرئاسي الصادر في ١٤ شباط/فبراير، الذي يحظر على المواطنين العراقيين والشركات المختلطة العمل في مجال أسلحة الدمار الشامل، في حد ذاته للوفاء بمتطلبات الأمم المتحدة على نحو كاف. وقد استعلمت أنموفيك عما إذا كان يجري إعداد لائحة شاملة تتماشى مع المناقشات التي استغرقت عدة سنوات بين العراق وأنسكوم وأنموفيك.

٧٢ - وعلى العراق بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) أن ''يتعاون من جميع الجوانب'' مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من أن من الواضح أن الهدف المحدد لهذا التعاون بموجب هذا القرار، وكذلك بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، هو تحقيق نزع السلاح دون إبطاء وعلى نحو يمكن التأكد منه، فإن التعاون هو الأمر الذي يجب أن يجري على الفور ودون شروط وعلى نحو فعال. فبدون هذا التعاون المطلوب، سيصعب تحقيق نزع السلاح والتأكد منه. بيد أنه حتى إذا تحقق التعاون المطلوب فلا مناص من أن يتطلب الأمر شيئا من الوقت.

٧٣ - وفي أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كان في إمكان العراق أن يبذل جهودا أكبر للعثور على أي أصناف محظورة متبقية أو تقديم أدلة لها مصداقيتها تثبت عدم وجود هذه الأصناف. أما النتائج التي تحققت فيما يتعلق بنزع السلاح فهي محدودة للغاية حتى الآن. ولم تبدأ بعد عملية تدمير القذائف، وهي عملية مهمّة. كما كان بمقدور العراق أن يستفيد استفادة كاملة من الإعلان الذي قُدم في ٧ كانون الأول/ديسمبر. ومن الصعب تفهم السبب في أن عددا من التدابير الجاري اتخاذها الآن لم يكن من المستطاع البدء فيها في وقت مبكِّر. فلو كانت هذه التدابير قد اتخذت من قبل لكان من الممكن أن تؤتي الآن ثمارها. فالعراق لم يقم إلا بحلول شهر كانون الثاني/يناير وما بعده باتخاذ عدد من الخطوات التي يمكن أن تسفر عن تقديم المخزونات أو الأصناف المحظورة لتدميرها أو عن تقديم أدلة ذات صلة لتسوية مسائل نزع السلاح المعلقة منذ فترة طويلة.

الحواشي

(أ) صدرت تقارير اللجنة السابقة التي بلغت ١١ تقريرا بوصفها الوثائق S/2000/516، و S/2000/835، و S/2000/1134، و S/2001/177، و S/2001/515، و S/2001/833، و S/2001/1126، و S/2002/195، و S/2002/606، و S/2002/981، و S/2002/1303.